الأستاذة : يمينة حوحو

الأحكام العامة للعقد

تكوين وتنفيذ

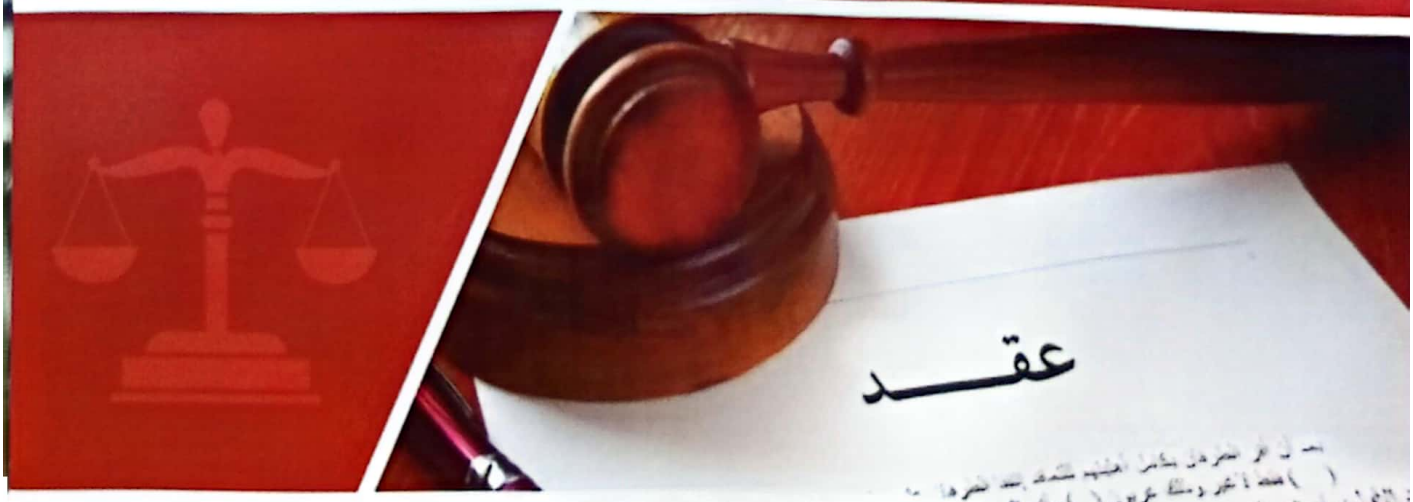

دار بلقيس

Scanné avec CamScanner

العنوان	ص
الفصل الأول الشروط العامة لإنشاء العقد	15
المبحث الأول_شرط تحديد أطراف العقد	17
المطلب الأول تحديد هوية المتعاقدين	17
الفرع الأول _تحديد الوصف القانوني للمتعاقدين	18
الفرع الثاني تحديد المركز القانوني للمتعاقدين	20
المطلب الثاني تحديد أهلية المتعاقدين	21
الفرع الأول_أهلية الوجوب	22
الفرع الثاني أهلية الأداء	22
المطلب الثالث مراحل نمو أهلية الأداء	22
الفرع الأول مرحلة فقدان التمييز	23
الفرع الثاني مرحلة التمييز	24
الفرع الثالث مرحلة الرشد	26
المبحث الثاني شرط الرضا في العقد	27
المطلب الأول المبادئ القانونية التي يقوم عليها الرضا	27
الفرع الأول مبدأ الحرية العقدية الناتج عن مبدأ سلطان الإرادة	28
الفرع الثاني مبدأ التضامن العقدي	29
المطلب الثاني كيفية التعبير عن الرضا في العقد	30
الفرع الأول التعبير الصريح	31
الفرع الثاني التعبير الضمني	32
الفرع الثالث السكوت تعبيرا عن رضا	33
المطلب الثالث تحقق التراضي (تطابق الإرادتين)	34
الفرع الأول تحقق الإيجاب	34
الفرع الثاني تحقق القبول	38
المطلب الرابع تطابق الإيجاب و القبول	39
الفرع الأول اقتران القبول بالإيجاب في مجلس عقد واحد (التعاقد بين حاضرين)	40
الفرع الثاني اقتران القبول بالإيجاب في التعاقد بين غائبين	42

Scanné avec CamScanner

المبحث الثالث حماية رضا المتعاقدين	42
المطلب الأول الحماية العامة لرضا المتعاقدين من خلال عيوب الرضا	43
الفرع الأول الغلط الجوهري	46
الفرع الثاني التدليس	49
الفرع الثالث_الإكراه	52
الفرع الرابع__الاستغلال المؤدي للغبن	56
المطلب الثاني الحماية الخاصة لرضا المتعاقد في العقود الواسعة الانتشار	57
الفرع الأول العلم الكافي لحماية رضا المشتري	58
الفرع الثاني الالتزام بالإعلام لحماية رضا المستهلك	63
المطلب الثالث الحماية الغير مباشرة لرضا المتعاقد من خلال بعض العقود	70
المطلب الرابع حماية المتعاقد المذعن في عقد الإذعان	73
المبحث الثالث شرط المحل في العقد	74
المطلب الأول تحقق شرط وجود المحل	74
الفرع الأول تحقق وجود المحل وقت إنشاء العقد و إمكانية وجوده	76
الفرع الثاني إمكانية تحقق وجود المحل في المستقبل	77
الفرع الثالث وجوب تعيين المحل أو قابليته لتعيين	79
المطلب الثاني وجوب تحقق مشروعية المحل	80
الفرع الأول قابلية المحل للتعامل فيه	81
الفرع الثاني خضوع المحل للنظام العام و الآداب العامة	81
المطلب الثالث تجسيد التوازن العقدي من خلال محل التزامات المتعاقدين	82
الفرع الأول تحقق العوض بتوازن الأداءات بين المتعاقدين	83
الفرع الثاني تحقق مصلحة المتعاقدين من خلال توازن المحل	84
المطلب الرابع الطبيعة القانونية للمحل	84
الفرع الأول__الأشياء	86
الفرع الثاني الحقوق المالية	88
الفرع الثالث النقود	90
المبحث الرابع شرط السبب	91
المطلب الأول وجوب وجود سبب للعقد و سبب للالتزام	92

Scanné avec CamScanner

الفرع الأول شرط السبب في العقد	92
الفرع الثاني شرط السبب في الالتزام	93
المطلب الثاني شروط السبب	93
الفرع الأول حقيقة شرط السبب	93
الفرع الثاني مشروعية السبب (مطابقة السبب للنظام العام و الآداب العامة)	94
	94
المطلب الثالث__إثبات السبب	95
الفرع الأول_قرينة وجود السبب	96
الفرع الثاني وجوب إثبات انعدام السبب	99
المبحث الخامس الشكلية	100
المطلب الأول_كيفية إعداد الرسمية لانعقاد العقد	102
الفرع الأول _مهام الموثق في إضفاء الرسمية على العقد	104
الفرع الثاني مسؤولية الموثق	104
المطلب الثاني الرسمية لإثبات العقد الرسمي	106
الفرع الأول البيانات الإلزامية للعقد الرسمي	107
الفرع الثاني ضرورة الاحتفاظ بأصل العقد الرسمي	109
الفرع الثالث__حجية العقد الرسمي	109
المطلب الثالث الرسمية لنفاذ العقد الرسمي	110
الفرع الأول نفاذ العقد الرسمي فيما بين المتعاقدين	111
الفرع الثاني _نفاذ العقد الرسمي في مواجهة الغير	112
المطلب الرابع__جزاء تخلف شرط الرسمية	113
الفرع الأول_جزاء تخلف الشروط الجوهرية للعقد الرسمي	115
الفرع الثاني_جزاء عدم صحة البيانات الواردة في العقد	116
الفصل الثاني الشروط العامة لمرحلة ما بعد العقد	118
المبحث الأول زوال العقد	119
المطلب الأول البطلان المطلق للعقد	120
الفرع الأول _آثار البطلان المطلق للعقد	122
الفرع الثاني حق التمسك بالبطلان المطلق	122

Scanné avec CamScanner

المطلب الثاني قابلية العقد للإبطال	123
الفرع الأول حق طلب إبطال العقد حق خاص بالمتعاقد	125
الفرع الثاني تصحيح العقد القابل للإبطال بالإجازة	127
الفرع الثالث سقوط حق إبطال العقد القابل للإبطال	127
المطلب الثالث فسخ العقد	130
الفرع الأول شروط فسخ العقد	132
الفرع الثاني أنواع الفسخ	134
الفرع الثالث آثار الفسخ المبحث الثاني تنفيذ العقد	134
المطلب الأول المبادئ التي تحكم تنفيذ العقد	135
الفرع الأول القوة الملزمة للعقد	138
الفرع الثاني حسن النية	139
الفرع الثالث تطابق تنفيذ العقد مع النية المشتركة للمتعاقدين	141
الفرع الرابع تحقيق مصالح المتعاقدين	142
المطلب الثاني أنواع التنفيذ	142
الفرع الأول التنفيذ العيني	146
الفرع الثاني التنفيذ بطريقة التعويض أوالتنفيذ بالمقابل	150
المطلب الثالث أوصاف الالتزام و أثرها على تنفيذ العقد	150
الفرع الأول تحقق الشرط لتنفيذ الالتزام	154
الفرع الثاني الأجل لتنفيذ الالتزام	157
المطلب الرابع ضمانات تنفيذ الالتزام	158
الفرع الأول_الضمان العام	161
الفرع الثاني الضمان الشخصي	163
الفرع الثالث الضمان العيني	166
خاتمة	168
قائمة المراجع	170

Scanné avec CamScanner

نبذة عن الأستاذة

الأستاذة حوحو يمينة هي أستاذة التعليم العالي، درست عدة مواد قانونية بكلية الحقوق، جامعة الجزائر1 وأيضا في معاهد ومدارس عليا وطنية وأجنبية، متحصلة على شهادتين لدكتوراه، الأولى من جامعة الجزائر1 والثانية من جامعة "بو Pau" الفرنسية، عضوة في العديد من اللجان العلمية وخبيرة دولية في مجال حقوق المرأة، فهي مهتمة بحقوق المرأة والطفل، لها العديد من الأعمال العلمية من مؤلفات ومقالات ومنشورات،

كلمة عن الكتاب

يعكس القانون المدني تحضر أي دولة من حيث شرعيتها وتنظيمها لحياة الأشخاص في المجتمع سواء كانت أشخاص طبيعية أو اعتبارية، فالقانون المدني هو القانون الذي يضمن حقوق الأشخاص المتعلقة بتصرفاتهم اليومية والهامة في حياتهم، فيتحقق به السلم والأمن في المجتمع. لذلك، للقانون المدني تأثير إيجابي مباشر على الحياة العامة في المجتمع، فهو يعتبر أساسا ومرجعا دائما لمعظم التشريعات الخاصة التي قد تتفرع منه أو تنشأ بجانبه

يعتبر العقد الوسيلة الأساسية لتداول الأموال وإنشاء التصرفات المختلفة والمتنوعة، فهو ضروري للأشخاص الطبيعية والمعنوية مهما كان وصفها سواء كانت منتمية للقانون العام أو القانون الخاص مثل المؤسسات الخاصة والعامة. لذلك يعد العقد الركيزة الأساسية للقانون المدني، فهو المرتكز الأساسي للمعاملات بين هذه الأشخاص على الصعيدين المحلي، والدولي، في إطار ما يسمى "بالنظرية العامة للعقد". إن هذه المكانة البارزة للعقد في القانون جعلت المشرع ينظمه في القانون المدني بأحكام قانونية ثابتة ومستقرة تعد بمثابة الشريعة العامة لأي عقد مبينا أسسه من حيث نشوئه وتنفيذه وإثباته وانقضائه في قواعد قانونية تشمل جميع العقود مهما كان نوعها ومجالها وصفها، مشكلة بذلك قانون عام للعقود

إن الأحكام العامة للعقد هي أساسية وملزمة لجميع العقود مهما كانت طبيعة العقد ومجاله وهدفه إذ بدونها لا يقوم العقد، فشروط تأسيس العقد إنما هي قواعد آمرة لا يجوز مخالفتها، فلا يتصور قيام العقد بدون شرط الرضا والسبب أو المحل أو الشكلية التي أوجبها القانون في بعض العقود. أما القواعد الخاصة التي تنظم كل عقد حسب وصفه ومجاله و هدفه إنما جاءت لإثراء الأحكام العامة في تقديم حلول المناسبة والدقيقة والملائمة لكل عقد حسب طبيعته وهدفه كما هو الحال عليه في عقد الزواج أو عقد الاستهلاك أو عقد البيع على تصاميم مثلا. لذلك يتضمن هذا الكتاب القواعد القانونية التي نظمت العقد في مرحلة تكوينه وفي مرحلة تنفيذه و أيضا انقضائه

ISBN : 978 9947 33 216 0
9 789947 332160

الأحكام العامة للعقـــد

Scanné avec CamScanner